الثروة السمكية وافاق تنميتها

سادساً - مقومات تنشيط الإستثمار و اتجاهات الاستثمارية/ تابع

2- الاستثمار في مجال الصيد البحري و حسب الظروف و امكانيات المياه الاقليمية و المياه المجاورة و الاستفادة من قانون البحار الدولي للعمل في المياه الدولية عن طريق انشاء شركات مختلطة للصيد البحري و بالتعاون مع دول الجوار.

3- الاستثمار في مجالات تربية الاسماك و الاستفادة من الموارد المائية الطبيعية و شبكات الري و البزل و الشواطئ البحرية لإقامة المزارع التالية:

- مزارع لتربية الاسماك باستخدام الاحواض الترابية و الاقفاص العائمة بمساحة كبيرة.
- مزارع لتربية الاسماك باستخدام الطرق المكثفة المفتوحة للاستفادة من وفرة المياه على شواطئ البحيرات و الانهار.
- مزارع لتربية الاسماك في الخلجان البحرية و الخلجان في بحيرات الثرثار، الرزازة، حمرين...الخ.
- انشاء مخازن مبردة، اسطول نقل متخصص، مفاقس التكثير الاصطناعي للاسماك، صناعة زوارق و عدد و شباك صيد، تأسيس مراكز متطورة لتسويق و تصنيع الأسماك...الخ.
- التعاون و التنسيق مع مراكز البحث العلمي و الجامعات و المعاهد المتخصصة لإنجاز الدراسات و البحوث و التعرف على احدث التقنيات و التكنولوجيا المستخدمة في القطاع.

سابعاً- معوقات و مشاكل تنمية الثروة السمكية:

- ان الواقع الحالي يشير الى ان الثروة السمكية في حالة تدهور كبير من الناحية الإقتصادية و النوعية و الكمية و يمكن القول بأن الانتاج الحالي للسنوات الماضية يتم بصورة بدائية و استمرار الانتاج نتيجة الظروف الطبيعية الملائمة لنمو و تكاثر بعض الأنواع من السماك المحلية.
- ان اسباب تخلف الاستثمار و عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنمية و استغلال الثروة السمكية يعود بالدرجة الأولى الى عدم الاهتمام و الرقابة الدائمة من قبل القطاع العام و عدم تخصيص خطط استثمارية لهذا القطاع و لمدة تزيد عن 20 سنة ماضية. بالإضافة الى التغيير الكبير في الظروف البيئية من شح المياه و ندرة الامطار و ارتفاع درجات الحرارة و الظروف الاقتصادية الغير طبيعية التي مرت بالعراق خلال السنوات الماضية.
- ان اهم المشكلات الادارية و الفنية تتلخص بضعف الهيكل الاداري و الفني الخاص بمتابعة استثمار الثروة السمكية مما ادى الى حدوث فجوة كبيرة بين القطاع الخاص و هذه الأجهزة الادارية و الفنية و اجهزة القطاع الخاص و ما يجري في الدول الاخرى من تطور في مجال استغلال الثروة السمكية بسبب فقدان الاجهزة الادارية الى الفنيين و الاختصاصيين او مختبرية و بحثية قادرة على مواكبة تطورات القطاع و خاصة ان الفطاع قد مر بتغيرات جوهرية منها بيئية و منها جغرافية و غيرها.

ثامناً- الخطط المقترحة لتنمية الثروة السمكية حاليا و مستقبلا:

1 - هيكلية النظام المؤسسي

- ان القطاع بحاجة ماسة لدعم هيكل مؤسسي من قبل الدولة يتولى مسؤولية الاشراف المباشر على تنمية و تطوير القطاع لأن القطاع قد اهمل لسنوات عديدة. كما ان الطبيعة البيئية للقطاع تتطلب التواصل المستمر للاشراف و الدراسة و البحث و التخطيط لمشاريع تنموية و تخصيص مبالغ للاستثمار سنويا و تشجيع القطاع الخاص على تشكيل هياكل انتاجية متطورة و حسب خصوصية كل مسطح مائي. و عليه يقترح الاهتمام بالمحاور التالية:

اولا- الاهتمام بعملية التكثير الاصطناعي للاسماك المحلية و تنفيذ الدراسات اللازمة لحل معضلاتها و استغلالها و اطلاقها في المسطحات المائية بغية زيادة المخزون السمكي و حمايته و المحافظة على التوازن البيئي للمجتمع السمكي و حسب خصوصية كل مسطح مائي.

ثانيا- تطوير و تحديث تربية الاسماك بادخال تقنيات جديدة و استنباط طرق حديثة و ادخال اصناف اخرى تتلائم مع المياه العراقية المتنوعة منها العذبة و الشبه مالحة و المالحة و منها الدافئة و الاخرى الباردة.

ثالثا- تطوير المصائد الداخلية من شباك و معدات صيد و تحديث الشباك و استنباط طرق صيد ذات كفاءة انتاجية عالية و حسب ظروف و طبيعة كل مسطح مائي.

رابعا- اعداد الدراسات الفنية و الاقتصادية اللازمة للمشاريع و الشركات وفق الخصوصية البيئية و الاجتماعية و الجغرافية لكل مسطح مائي.

خامسا- وضع الية للاحصاء السمكي و بالتنسيق مع الجهاز المركزي للاحصاء و تشكيل بنك للمعلومات يعتمد عليه في التخطيط و المتابعة مستقبلا.

سادسا- العمل على وضع برنامج للتنسيق و التعاون مع مشاريع الري و السدود و الخزانات لضمان مناسيب ماء ملائمة انمو و تكاثر الاسماك و جدولة عمل السلالم و معدات الأسماك و ذلك لتأمين مرور الاسماك باتجاه مناطق تكاثرها في الوقت المناسب و كذلك العمل على حماية هذه المناطق و منع الصيد فيها نهائيا و على مدار السنة.

سابعا- العمل على تكوين جهاز فني للتفتيش و المراقبة لمتابعة تطبيق قانون تنظيم صيد و استغلال الاحياء المائية و حمايتها رقم 48 لسنة 1986 و التعليمات و البيانات الصادرة بموجبه و بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ثامنا- تنظيم العلاقة القانونية و المالية و الادارية بين النشاط الخاص من جهة و الدولة و سياساتها من جهة اخرى.

تاسعا- التنسيق و التعاون مع مع مراكز البحوث والمراكز العلمية الاخرى لغرض استغلال كافة الامكانيات العلمية المتواجدة في العراق لخدمة تنمية و تطوير استغلال الثروة السمكية.

عاشرا- العمل على التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي للشركات و المشاريع و الأشخاص المعنيين العاملين في هذا القطاع عن طريق تشكيل اتحاد او تجمع مهني قانوني ذو شخصية معنوية يتولى مسؤولية متابعة حقوقهم و واجباتهم مع بعضهم و امام الدولة و القوانين و ليكن على سبيل المثال الاتحاد العراقي لمنتجي الاسماك.

احد عشر- العمل على تنظيم علاقة العراق مع المنظمات الاقليمية و الدولية و خاصة فيما يتعلق بتنظيم استغلال المياه البحرية مع دول الجوار و المياه الدولية وفق قانون البحار الدولي.

ثامناً- الخطط المقترحة لتنمية الثروة السمكية حاليا و مستقبلا:

2 - المشروعات الانتاجية المقترحة

المشاريع المقترح تنفيذها من قبل الدولة:

- تأمين مركز او مراكز ابحاث متخصص لتنفيذ الدراسات و البحوث التطبيقية و نقل التقنيات و التكنولوجيا الحديثة و اقامة مشاريع حديثة متطورة.
- تنفيذ دراسات جدوى فنية و اقتصادية حول استثمار الثروة السمكية لكل مسطح مائي.
- توفير البنية الاساسية للمسطحات المائية.
- بناء تجمعات سكنية و خدمية للعاملين على المسطحات لغرض خلق تجمعات سكانية مستقرة و متخصصة للعمل على المسطحات المائية و كلا حسب خصوصيته.
- بناء مفاقس متحركة و ثابتة لتكثير الاسماك المحلية و تنميتها و اطلاقها في المسطحات المائية و خاصة منطقة الاهوار المزمع اعادة نشاطها السمكي.
- توفير البيئة الاساسية لمجمعات المزارع السمكية.
- يتم اختيار موقع مناسب يأخذ مياهه من المصب العام او شبكات البزل الرئيسية او شبكات الري الرئيسية او على شواطئ البحيرات لغرض انشاء مجمع لمزارع نموذجية لتربية الاسماك كالآتي:
  - ايجاد فرص عمل للخريجين الجدد.
  - تحقيق جزء من سياسة الامن الغذائي.
  - تكوين مجمعات متطورة يهتدى بها من قبل الآخرين.
  - الاستفادة من مياه الصرف العام و شبكات البزل.
  - تحقيق المردودات الاقتصادية بالحجم الكبير في الانتاج و التسويق ز توفير المستلزمات الانتاجية للمشروع.